السياسة الخارجية: المفهوم والادوات

م.د. أثير ناظم الجاسور(*)

المقدمة:

تشير اغلب الدراسات إلى عدم وجود تعريف شامل للسياسة الخارجية على اعتبارها فرع من العلوم السياسية و قد تطرق البعض إلى أن تعريفات السياسة الخارجية قد تتسم بالعمومية، على الرغم من أن أغلبها تتفق على مسالة تحقيق الهدف المرجو للوحدة الدولية في تفاعلها من الوحدات الاخرى التي توضع وفق الاستراتيجيات المقترحة من قبل صانع القرار والمؤسسات المعنية في صنع القرار التي تأخذ في حساباتها نوع وخصائص النظام السياسي لهذه الدولة أو تلك، والحقيقة ومع التطور الحاصل في النظام الدولي ومن خلال التحولات التي طرأت عليه سواء السياسية أو العلمية من تطور تكنولوجي نجد أن هذا المفهوم قد توضحت مفاهيمه وأهدافه ووسائله ومناهجه مما اتاح أن تتوضح تعريفاته على مختلف المنطلقات الفكرية التي تحاول تعريفه، لكنه بالنتيجة أن عمل السياسة الخارجية يصب في تحقيق المصلحة العليا للدولة وفق تلك الاستراتيجيات التي تم رسمها من قبل صانع القرار والدوائر المعنية بذلك من خلال قياس درجات الفعل ورد الفعل والمصلحة، بالتالي فان المحددات المفاهيمية للسياسة الخارجية تحددها مجموعة من المواقف التي تحاول أن تجعل من العوامل الاقليمية والدولية مهيأة لخدمة مصالحها وتحقيق أهدافها المرجوة

تكمن اهمية الدراسة في التركيز على مفهوم السياسة الخارجية وكل ماله علاقة بالمنطلقات الفكرية التي حددت هذا المفهوم والتركيز على صناعتها من خلال التقاء الرؤى والتصورات التي تتم صياغتها من قبل صانع القرار وفريقه المعني بوضع هذه

(*) كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

السياسة التي بالضرورة تكون متناغمة من الاحداث والمشاهد التي تكون الدولة جزءاً منها، أما المشكلة التي انطلقت على اساسها الدراسة هي الوقوف على دراسة المنطلقات الفكرية التي تناولت تفكيك مفهوم السياسية الخارجية والوصول إلى تعريف جامع لهذا الفرع، والمنهجية التي على أساسها بنيت الدراسة هي استخدام المنهج المقارن لقياس مدى تقارب واختلاف التفسيرات والتعاريف بين كل من السياسة الخارجية والعلاقات الدولية على اعتبار أن الاولى فرع من فروع الثانية، وايضاً استخدام تحليل المضمون للوقائع والاليات التي ساهمت في تعزيز الادوات المستخدمة في السياسة الخارجية.

وعليه تم تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين الاول تضمن الولوج في مفهوم السياسة الخارجية مع تناول المنطلقات الفكرية للباحثين والمفكرين والمختصين في هذا المجال وتناول آرائهم وتصوراتهم عن مفهوم السياسة الخارجية خصوصاً وسط الغموض الذي أُحيطت به بسبب عمومية التفسير، وايضاً تناولنا العلاقة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية مع تبيان ماهية العلاقات الدولية في السياسة الدولية وتأثيرها على حجم التفاعلات بين الوحدات الدولية، المبحث الثاني تناولنا فيه ادوات السياسة الخارجية التي من خلالها تسطيع الوحدات الدولية السيطرة وبسط النفوذ بوسائل وادوات مختلفة تنفذ من خلالها السياسة الخارجية.

المبحث الاول: مفهوم السياسة الخارجية

على الرغم من الاختلاف الحاصل في تحديد المفهوم إلا أن العديد من المفكرين والباحثين قدموا محددات مفاهيمية فيما يخص مفهوم السياسة الخارجية وما له من دور في توضيح خصائص ووظائف هذا الفرع من العلاقات الدولية، فيعرف جيمس روزيناو السياسة الخارجية على انها " جزءاً من السلوك المتكيف للمجتمعات الوطنية التي تحركه باتجاه بيئاتها الخارجية من الحفاظ على تدفقه لبنياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالحدود المقبولة، والسلوك المتكيف هنا يتم توضيحه من خلال الاشارة للجهد المبذول الذي يحافظ على الوضعيات الملائمة في البيئة الخارجية والمحاولة

على تغيير الوضعيات التي لا تلائم الوحدة الدولية، أما دانيال باب فيعرف السياسة الخارجية على أنها " مجموع منتظم للأفعال التي تتبعها الدولة في صياغة سياستها الخارجية، والسياسة الخارجية هي الاهداف الموجهة بشكل منتظم من الافعال التي تقوم بها الدولة من أجل انجاز أهداف السياسة الخارجية"([1])، أما روبرت كانتور يعرفها بالقول " أن السياسة الخارجية الاكثر فعالية هي تلك المبنية على مجموعة من الاستراتيجيات القائمة على إدراك القيام باختيار منطقي يأخذ بعين الاعتبار كلاً من الامكانات المتاحة والغايات المرسومة"، هذا التعريف يعطي تحليلاً معمقاً في دراسة السياسة الخارجية على اعتبارها عملية صناعة لقرارات تتحكم فيها جملة من العوامل البيئية، وقد حدد ريتشارد سنايدر البيئات التي تؤثر على السياسية الخارجية فذهب ابعد من الاخرين فبعد أن حدد البيئتين الخارجية والداخلية كمؤثر مهم على عمل السياسة الخارجية فقد اضاف نموذجاً ثالثاً هو البنية الاجتماعية والسلوكية وعملية صنع القرار([2]).

لقد فهمت السياسة الخارجية " بانها مجموع من النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك واعتبارها الخطة او مجوعة الخطط المتعلقة بالسياسة الخارجية"، ويرى فاضل زكي محمد " أن السياسة الخارجية هي الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معنية مع غيرها من الدول" اما محمد طه بدوي يرى أنها " برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي"،([3])، ويرى كارل دويتش أن السياسة الخارجية تقوم أولاً بالمحافظة على استقلالها وأمنها وثانياً السعي وراء تحقيق مصالح الدولة الاقتصادية وحمايتها([4])، وقد عرف والتر ليبرمان السياسة الخارجية على أنها " العمل على ايجاد القوانين التي تفصل بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلتزم لتنفيذ هذا الالتزام" وقد عرف الالتزام على أنه " كل تعاقد ترتبط بموجبه الدولة خارج حدودها، وقد يستلزم تنفيذه من خلال استعمال القوة التي تتضمن الجيش والموارد الاولية والروح المعنوية للشعب"([5]).

ويرى حامد ربيع أن السياسة الخارجية هي " جميع صور النشاط الخارجي حتى وأن لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، ان نشاط الجماعة أو التغييرات الذاتية كصور فردية

للحركة الخارجية تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه أسم السياسة الخارجية"، أما سنايدر فهو يعطي مرادف للسياسة الخارجية من خلال ما أسماه بقواعد العمل وعليه فقد تم تعريف السياسة الخارجية من قبله على الشكل التالي " منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلاً أو تحدث حالياً أو يتوقع حدوثها في المستقبل"، ويذكر الاستاذ محمد السيد سليم بان هناك اتجاه يعرف السياسة الخارجية على أنها مرادف لأهداف الدولة في المحيط الخارجي، بالتالي فالسياسة الخارجية هي " مجموعة من الاهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستورياً كيفية التعامل مع الدول في محيطاها الخارجي وما تواجهه من مشكلات البيئة الدولية من خلال استعمال القوة والنفوذ"([6]).

اما باتريك مورجان فيعرف السياسة الخارجية على أنها " التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرار السلطويون في الحكومة الوطنية أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الاخرين"، بلانو وأولتون فيعرفان السياسة الخارجية بالتركيز على عناصر المصلحة الوطنية والتخطيط فالسياسة الخارجية هي " منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاله الدول أو الوحدات الدولية الاخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية"، أما مودلسكي يعرف السياسة الخارجية على انها " نظام الانشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الاخرى ولإقامة انشطتها طبقاً للبيئة الدولية" ومودلسكي يؤمن هنا بان السياسة الخارجية هي عبارة عن تحويل المدخلات إلى انشطة تحقق الغايات ومن خلال تعريفه للسياسة الخارجية نجد هناك نمطين من الانشطة هي المدخلات والمخرجات([7])، اما والتر ليبمان يعرض معادلة يعتقد انها تساعد على تركيب السياسة الخارجية حيث يقول " أن السياسة الخارجية هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تلتزم لتنفيذ هذا الالتزام"، وهناك رأي يقول بان مواضيع التغير في السياسة الخارجية تتعذر دراستها دون أن يكون هنالك تحليلاً متعلقاً بكثافة تغير معالم القوة على المستوى الدولي، بالتالي فان السياسة الخارجية هي عملية تعامل وفق بيئة مليئة

بالتفاعلات التي تنتجعن أحداث هذه التغيرات، لذلك فقد انطلق اساتذة العلاقات الدولية من أن مفهوم السياسة الخارجية مرتبط بثلاث ابعاد اساسية هي:([8])

1- بيئة خارجية تتحرك فيها الوحدات السياسية.
2- مجموعة من الالتزامات الخارجية المعبرة عن مصالح الوحدة السياسية، تُحدد في إطار الاهداف والغايات المرسومة.
3- قدرات وامكانات الدولة من القوة اللازمة لتنفيذ الالتزامات وتحقيق الاهداف.

يعتقد البعض ان السياسة الخارجية يجب ان تتحدد من خلال صياغتها التي تكون مماثلة لصياغة السياسة الداخلية وهنا نحن نقف امام طريقة الصياغة أما التنفيذ قد تكون من المحتمل مختلفة جداً، بالتالي فان السياسة الخارجية في الوصف التقليدي تتحدد بادراك المصلحة الوطنية وهذا يدفع البعض على التأكيد من ان افضل طريقة لرسم السياسة الخارجية هي تقسيم عملياتها إلى سلسلة من القرارات التي يمكن تحليل كل منها بدوره لكي يتم التمكن من تبيان العوامل الاكثر اهمية وتأثير([9])، تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوك الدولة اتجاه محيطها الخارجي، وقد يأخذ هذا السلوك أشكال مختلفة موجهة نحو دولة أخرى، او غيرها كالمنظمات الدولية أو قضايا معينة، أما محمد أبو الليل فعرفها بأنها "عبارة عن خُطط تقوم الدولة برسمها وتقوم بتطبيقها خارج حدودها الإقليمية تجاه الوحدات الأخرى مع بيان ماهية هذه الخطط التي ترمي إلى تحقيق السياسة الخارجية"([10])، وقد يرى البعض أن السياسة الخارجية هي " مجموعة من السياسات التي تمارسها دولة أو كيان سياسي ما تجاه دول وكيانات سياسية أخرى عن طريق أشخاص معينين لديهم الخبرة الكافية والكفاءة، وبما يراعي ويحقق المصالح والاهداف العليا المبتغى تحقيقها من وراء العمل السياسي الخارجي"، وهناك رأي أخر حول ما تتضمنه السياسة الخارجية على اعتبارها تتضمن برامج عمل بهدف إدارة الواقع أو السعي إلى تغييره بما يحقق مصالح وأهداف الدولة العليا، بالتالي فهي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل ضمن البرامج المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة

في المحيط الخارجي([11])، أما كورت يعرف السياسة الخارجية على أنها " السياسة الخارجية لدولة من الدول تحدد مسالكها تجاه الدول الاخرى، أنها برنامج والغاية منها تحقيق أفضل الظروف الممكنة للدول بان لا تصل للحرب"، أما ليون نويل فعرفها " فن إدارة العلاقات بين دولة ودول اخرى"، ويذهب سنايدر في هذا المجال ويركز اهتمامه حول البعد الادراكي عند صانع القرار في السياسة الخارجية على اعتبار ان صانع القرار يتعامل مع بيئته بموجب ادراكه الحسي لهذه البيئة إلى جانب التصورات التي ترسم في مخيلته، بالتالي فأن صناع القرار يتعاملون من بيئاتهم تبعاً لتصوراتهم وادراكهم لها، أما العرب فهم يفسرون مفاهيم السياسة الخارجية من خلال محورين([12]):

1- أما بدلالة الخطة، وهنا يقصد تحديد الاهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها سواء اتخذت جانباً سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً، والدولة هنا تضع مجموعة من الوسائل لتحقيق ذلك، ومن يمثل هذا الاتجاه الدكتور فاضل زكي والدكتور محمد طه بدوي.
2- تفهم السياسة الخارجية على أنها سلوكاً، بمعنى الفعل وما شابه ذلك ومن يمثل هذا الاتجاه الدكتور علي الدين هلال والدكتور محمد السيد سليم.

لكن اغلب المشاكل الناتجة عن تناول التخطيط في السياسة الخارجية هي غير محددة لأسباب عدة منها ([13]):

1- العديد من الاهداف والاستراتيجيات تتحل تفسيرات متعددة.
2- التعقيد الذي يحيط بعض الخلفيات والمواقف المرتبطة بالسياسة الخارجية.
3- ضرورة وجود الاندماج بين المفاهيم والمدركات قبل أن يصل صانع القرار إلى الاتفاق.
4- العديد من البيانات التي تتميز بخاصية التوسع، بالتالي نلاحظ صعوبة الاعتماد على مثل هذه البيانات.
5- قد يختفي التجريب والاختبار نسبياً.

6- صعوبة قياس المؤسسات المشتركة التي تقوم بدور المخطط في السياسة الخارجية.

7- الحاجة الملحة على مناقشة المتغيرات العديدة والمتباينة.

8- تعدد الفلسفات والأيديولوجيات بالنسبة لصناع القرار.

ومن ذلك فان الدولة من خلال عملها الخارجي فهي تسعى على بالرد على سلوكيات الفاعلين الدوليين بمختلف الوسائل والاليات وتعمل على التأثير في محيطها لتحافظ على خطواتها وما يبدو لها مناسباً، بذلك فمن خلال السياسة الخارجية تحاول تثبيت قدراتها التأثيرية خارج حدودها الاقليمية والدولية[14]

ومن خلال التعاريف المتعددة لمفهوم السياسة الخارجية ذهب البعض إلى عدم التفريق بينها وبين العالة الدولة على أساس التعامل في كلا الحالتين مع وحدات دولية مماثلة لها نفس الخصائص والوظائف مع اختلاف الاليات المتبعة في تحقيق سواء العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، في حين اشار البعض الاخر إلى العلاقة المتبادلة بين الفرعين على الرغم من أن العلاقات الدولية قد تتضمن العمل مع وحدات من غير الدول قد تكون منظمات وجماعات في حيت السياسة الخارجية تقتصر في تعاملها مع الوحدات الدولية وبشكل واضح، لكن هذا لا يعني أن كل العمل السياسي الخارجي هو واضح وفق الخطط والاستراتيجيات التي تمت صياغتها، فإذا ما عدنا للعلاقات بين والولايات المتحدة والصن أو الاتحاد السوفيتي السابق نجد أن وزير الخارجية الامريكي السابق هنري كيسنجر قد بين في بداية سبعينيات القرن العشرين وتحديداً منذ عام 1971 صعوداً قد ذكر عن استخدامه لمصطلح القنوات الخلفية وهو يصف عمل وزارة الخارجية في عهد الرئيس نيكسون وتحديداً يتحدث عن الصراع البيروقراطي داخل البيت الابيض فيقول " من أجل ان يظهر الرئيس نيكسون أولوية البيت الابيض وإضفاء الشعور بان جميع القرارات تتخذ من داخله وليس من وزارة الخارجية فقد منحني نيكسون صلاحيات استثنائية"، بالتالي فقد كان هناك تخوف من زعامة كيسنجر في وزارته خصوصاً وهو كان متحمساً بالاتصال من خلال القنوات الخلفية لإبعاد المعلومات عن النظام البيروقراطي داخل البيت الابيض([15]).

وعليه فان التمييز بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية قد يكون غير منطقي من الجوانب النظرية على اعتبار أن السياسة الخارجية هي فرع من العلاقات الدولية وما يدور من اتفاقيات ومبادرات وكل ما له علاقة بأحداث خارج حدود الوحدة الدولية هي تصب في وعاء العلاقات بين الدول، فالنظام العالمي هو تجسيد لنشاطات وتفاعلات وارتباطات الدول والمنظمات والشركات المتعددة الجنسيات والتكتلات العسكرية والدفاعية والوحدات السياسية الرئيسة والفرعية الاخرى المكونة للعالم المعاصر([16])، لكن الاليات وتوظيفها وممارسة الفرعين قد تختلف في الجوانب العملية على اعتبار أن التنفيذ يخالف بعض المنطلقات الفكرية والنظرية إذا ما تطلب الاحداث ذلك، لكن هذا لا يمنع من وجود خطين متوازيين لكلا الفرعين يسيران فيه قد يؤدي إلى ذات نقطة الالتقاء وقد بين الباحثين والمفكرين العلاقة بينهما وفق للمصلحة والهدف المراد تحقيقه.

وهذا لا يمنع من أن للسياسية الخارجية علاقة بمفاهيم سياسية مختلفة كالعلاقات الدولية والسياسة العامة والاستراتيجية والدبلوماسية وفي هذه الدراسة سنقتصر على دراسة العلاقة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية لما يحملان من تقارب في التصور والمبادئ والمنطلقات.

السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

أن العلاقات الدولية مرت بمراحل عديدة في سبيل اتضاح المفهوم والخصائص ففي عصر تكوين الدولة القومية كون المفكرون والفلاسفة الافكار عن طبيعة العلاقات الدولية التي يتوجب من خلالها ان تتكون الدولة القومية، بالتالي فأن نظرة من كتب عن هذا الموضوع جاءت منسجمة والمعطيات الموضوعية والاخلاقية لتلك الفترة، فقد ركزوا على ضرورة تعزيز القدرات العسكرية للدولة القومية من خلال تعزيز ان وسلامة الدولة وشرعت الدول بأنشاء الجيوش وكانت بروسيا هي الرادة بتكوين جيشاً كماً ونوعاً وتخلص الدول الاوروبية من جيوش المرتزقة، ثم تم بحث كيفية بناء اقتصاد قومي من خلال دراسة حماية التجارة والسيطرة على المستعمرات خارج نطاق القارة الاوروبية من

اجل تعزيز نفوذ الدول، ومرت بتقلبات فمنذ الثورة الفرنسية ولغاية الحربين العالميتين اجتاحت الصراعات السياسية والاقتصادية والعسكرية المعسكر الاوروبي، في ستينيات القرن العشرين طرح ستانلي هوفمان مفهوم العلاقات الدولية على أنه " يعنى بالعوامل والنشاطات المؤثرة في السياسات الخارجية وفي قوة الوحدات الاساسية المكونة لعالمنا"([17]). عند الخوض في منهج التحليل ونطالب على مستوى النظام أو الدولي أو الدولة وبالتأكيد كلٌ حسب قدرته من حيث وصف واقع الحال والقدرة على التفسير والتنبؤ فإننا سنخرج بنتائج متباينة تخص العلاقات الدولية والسياسة الخارجية، لكن من خصائص السياسة الخارجية أنها استقبلت الاتجاه النظري – الرياضي – السيكولوجي – البيولوجي برحابة أوسع وأعمق من موضوع العلاقات الدولية، بالتالي فأن لا علاقات دولية من غير سياسة خارجية على اعتبار أن السياسة الخارجية تأتي من صلب الافعال أما العلاقات الدولية فهي من صلب الافعال المتداخلة والمتبادلة([18]).

على الرغم من ان العلاقات الدولية أخذت طابع التعامل الدول فيما بينها إلا ،ها في الحقيق لا تشمل العلاقات بين الدول فقط لا بل تشمل الكيانات الاخرى مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، واليوم تزداد هذه العلاقات تشعباً وتعقيداً من حيث تزايد اللاعبين من غير الدول بما فيهم الجماعات الارهابية والمنظمات الجهادية أيضاً نشاطات الكنائس والمؤسسات والجمعيات التي تمثل الجماعات الاثنية([19])، لكن الواقع يعطي مؤشرات إلى أن دراسة السياسة الدولية تُعد أكثر تعقيداً من دراسة السياسة الخارجية بسبب حالة عدم التجانس بين عناصر البيئة التي نعيش فيها، والدولة في السياسة الخارجية تعمل على تعظيم قيمها وتبحث عن أنجاز أهدافها وتلتقي بغيرها من السياسات طالما تتحرك في المسرح الدولي، أما السياسة الدولية فهي التفاعل السياسي الدولي الذي يحتوي على الصراع والتعاون في آن واحد حتى إن جوزيف فرانكلين يعرفها على بأنها " تتضمن السياسات الخارجية للدول وتفاعلاتهم المتبادلة بالإضافة إلى تفاعلاتهم مع المنظومة الدولية ككل ومع المنظمات الدولية ومع الجماعات الاجتماعية من غير الدول، بالإضافة إلى فعل المنظومة الدولية والسياسات المحلية لكل الدول، ويشير البعض إلى الفروق بين السياسة الخارجية والعلاقات

الدولية من حيث عناصر السياسة الخارجية مختلفة عن العلاقات الدولية الأولى هي الافراد والمؤسسات والاحزاب في حين الثانية تتضمن الدول والمنظمات الدولية والجماعات الناشطة الاخرى، بالتالي فإن عنصر التحليل في السياسة الخارجية هو غير العنصر في العلاقات الدولية([20]).

ويذكر فرانكل التمييز بين العلمين بأن " السياسة الخارجية تتألف من قرارات وافعال تضمن علاقة ما بين دولة وغيرها من الدول لحد ما"، أما ديفيد فايتل فيعبر بالقول إن الموضوع الاساس في دراسة العلاقات الدولية هو دراسة الحكومات في علاقتها الخارجية([21])، وهناك تعاريف عديدة للعلاقات الدولية فالبعض يرى أن العلاقات الدولية تعني الدبلوماسية والاستراتيجية للدول، ويرى أخرون أن العلاقات الدولية هي العمليات التي تجري عبر الحدود من جميع الانواع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد تدر المفاوضات التجارية أو عمل المؤسسات من غير الدول مثل منظمة العفو الدولية مثلما تدرس محادثات السلام التقليدية أو أعمال الامم المتحدة، والبعض يتحدث عن كيفية المضي في تعريف العلاقات الدولية من خلال أولاً أن نسلم في حالة استطعنا ايجاد تعريف للعلاقات الدولية فانه سيكون مجرد اصطلاح فالعلاقات الدولية لا تعرف نفسها وإنما العلماء وأهل الاختصاص هم من يقدمون التعريف، ثانياً على الرغم من تقديم تعريف اصطلاحي لكننا يجب أن ندرك بان هذا التعريف لا بد أن يتضمن وصفاً معيناً للموضوع، ومما لا شك فيه أن التعريف الاصطلاحي يبين دراسة علاقات الدول فيما بينها والتي تفهم بالدرجة الاساس من منطلقات دبلوماسية وعسكرية واستراتيجية، بالتالي فان الوحدات التي تُعد لها صلة بالموضوع هي الدولة وليست الامة([22]).

لقد وردت عدة تعاريف في موضوع العلاقات الدولية مثلاً يعرف سبيكمان العلاقات الدولية على انها " العلاقات بين افراد ينتمون لدول مختلفة والسلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص أو مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود أو سلوك افراد أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى"، أما رينولدز يعرفها على أنها " تعني بطبيعة وتعريف وآثار علاقات بين افراد أو جماعات يعملون في مسرح ذي خصوصية تسوده الفوضى،

وكذلك تعني بطبيعة التفاعلات المتبادلة بينهما والعوامل المتغيرة أو المؤثرة فيها"، أما هولستي يعرفها على انها " جمع اشكال التفاعل بين الاعضاء للمجتمعات المستقلة سواء كانت حكومية أو غير حكومية"، وفي حقيقة الامر فان العلاقات الدولية تتضمن تحليل السياسة الخارجية أو العمليات السياسية بين المجتمعات المختلفة([23])، إن العلاقات الدولية تتضمن تحليل السياسة الخارجية أو العمليات السياسية بين المجتمعات المختلفة، وفي هذا المجال نجد ان العلاقات الدولية، وأن دراسة العلاقات الدولية يرتبط بتفسير العلاقات بين الجماعات السياسية المنظمة في إطار اقليم ما وهذا يؤشر العلاقة ما بين الدول مع الاخذ بنظر الاعتبار العلاقات الثنائية بين الشعوب، وكذلك العلاقات التجارية كتبادل المنتجات والخدمات والاتصال الثقافي وتداول الافكار ومجموعة المؤثرات المتقابل، وهذا يعني أن العلاقات الدولية في الوقت الحاضر لها جوانب مختلفة سواء كانت سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ولهذه الجوانب علاقة بالوحدات السياسية([24]).

المبحث الثاني: أدوات السياسة الخارجية

من بديهيات العمل السياسي الخارجي الذي يهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية التي تنطلق من المسؤولية الملقاة على صانع القرار سواء كان فرداً ام مجموعة مؤسسات مشتركة في العمل السياسي الخارجي، بالتالي فأن هذا العمل يتضمن استخدام مجموعة من الادوات لغرض توظيفها لتكون الاداة والداعم للعمل السياسي الخارجي لهذه الدولة أو تلك في برنامجها الساعي لترسيخ مبادئها التي تؤثر فيها على الاخر مها كانت توجهاته وسواء كان شعباً أو شخوص سياسية قيادية، وبينت التجارب التي مرت على النظام العالمي أن السياسة الخارجية التي تمتلك الادوات الكافية لتوظيفها من اجل تحقيق اهدافها هي كفيلة بنجاح هذه الدولة أو تلك، وحتى التحولات التي طرأت على هذا النظام كانت تعمل الدول على توظيف ادواتها بما يتناغم مع مصالحها الوطنية، وسيقتصر في هذا المبحث تناول الادوات الاساسية في السياسة الخارجية وهي الاداة الدبلوماسية والادوات الاقتصادية والادوات الاعلامية والاداة العسكرية.

يعد تيري ديبل إن الادوات ما هي إلا التعبير المادي الملموس للأولويات في استراتيجيات الشؤون الخارجية، حتى يكون المرء مستعداً للتهديدات أو الفرص كما يراها يجب أن تكون تلك الادوات في متناول اليد، لان عملية الحصول عليها تتطلب زمناً قد يمتد لسنوات أو لعشرات السنين، لان قابلية تطبيق الادوات تأتي من ثمن كونها مخصصة لحالات معينة، فلا يمكن للإمكانات الدبلوماسية أن تفعل ما يمكن فعله من قبل الادوات الاعلامية أو الاقتصادية أو العسكرية، ومن أجل مستقبل واضح للسياسة الخارجية يجب اقتناء ما يلزم من الادوات التي يسبقها تلك القرارات الخاصة بأي الادوات التي ينبغي استعمالها وإن وجود الادوات الخطأ قد يجعل صناع السياسة غير قادرين على التعاطي مع التهديدات المستقبلية والافادة من الفرص المستقبلية، من ثم قد يصعب على الخبراء الاستراتيجيون اجتناب مشقة معرفة اي الادوات المتاحة لهم قد تساعدهم في تكوين استجابات السياسة الخارجية إن لم تتكون لديهم رؤية متكاملة للبيئة الدولية([25]).

اولاً: الادوات الدبلوماسية.

تتعدد الدبلوماسية من حيث الاستخدام والتطبيق من خلال التنوع الحاصل في طريقة التعامل والتعاطي بين مختلف الوحدات الدولية، فللدبلوماسية انواع مختلفة سيما وانها تنسجم وفق معطيات المرحلة والتوجه والقضية التي تتطلب التدخل بها وهذه الانواع يجعل منها تتمتع بنوع من المرونة فهناك الدبلوماسية السرية والعلنية والجماعية والثنائية والرسمية والشعبية ودبلوماسية القمة إلى جانب وسائلها القانونية والسياسية، هذه الانواع والوسائل جعل منها اداة مهمة من ادوات السياسة الخارجية لابل تحتل اليوم المرتبة المتقدمة في تنفيذ الهدف السياسي الخارجي بعد ان كانت الوسائل العسكرية في الصدارة، بالتالي يرى الدكتور فاضل زكي أن الدبلوماسية هي " علم وفن تنظيم وإدارة العلاقات الدولية التي يمارسها المبعوثون والممثلون الدبلوماسيون من خلال المفاوضات"([26]).

إن توظيف الموارد واستخدام المهارات هي ما تعتمده الدبلوماسية بالتالي فهي تسير شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات وغيرها من أدوات الاتصال الدولي([27])، وللدبلوماسية انماط واشكال أخرى مثل دبلوماسية الازمات التي تُعنى بإدارة الازمات التي بدأت تعصف بالعالم بسبب التقلبات والتحولات الحاصلة وعلى اعتبار أن المجتمع الدولي معرض دائماً للازمات ليست السياسية فقط وإنما العسكرية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، ويعتبر المحللين والخبراء أن دبلوماسية الازمات جاءت كردة فعل على أو بديل على الحالات الحربية التي كانت اساس التعامل بين الوحدات الدولية([28])، يذهب اخرون للحديث عن الدبلوماسية الوقائية التي تشكل محاولات استباقية لاستبعاد حالات الحرب بين الوحدات الدولية، والكيفية التي تعمل بها هذه الدبلوماسية تنطلق من اقناع الفرقاء وجمعهم حول دائرة المفاوضات والتوصل للحلول السلمية، وقد اخذت الدبلوماسية دوراً كبيراً في السياسة الخارجية باعتبارها اداة اساسية من ادواتها بعد أن استطاعت من مواكبة التطورات السريعة في مجمل الاوضاع الدولية والاقليمية ولهذه الدبلوماسية دوراً كبيراً فب تسوية الملف النووي الايراني والكوري الشمالي، وقد استندت الدبلوماسية الوقائية على عدد من العناصر التي ساهمت بإنجاحها([29]):

- وجود أجهزة مختصة بجمع المعلومات والتقارير وتقديمها إلى الامم المتحدة ومجلس الامن.
- التحرك الدبلوماسي السريع من خلال طاقم دبلوماسي يراعي في اختياره الخبرة والكفاءة.
- إنجاز المهمة بعيداً عن مصالح القوى الكبرى.
- منح الطاقم الدبلوماسي صلاحيات واسعة في التفاوض.
- الادوات الاقتصادية.

للأدوات الاقتصادية الدور الكبير والمحوري في عالم السياسة الخارجية في شتى الجوانب فهذه الادوات تُحدد طبيعة العلاقات مع وضع محددات للسياسة الخارجية وفق مصلحة الوحدات الدولية في عالم شهد تقلبات كبيرة وضخمة وأحداث وسياقات

جعلت من الاقتصاد اداة مهمة تستخدمها الدول في سياستها الخارجية، لابل يصل تأثيرها وأهميتها اكبر من باقي الادوات أن تم توظيفها بشكل يتناسب مع حجم العلاقة التي ترسم في عالم السياسة خصوصاً بعد أن تراجع دور العامل العسكري في تنفيذ السياسة الخارجية، وقد أخذت الادوات الاقتصادية اشكال عدة كالتعريفة الجمركية والقيود النقدية والمساعدات الاقتصادية والاعتمادية الاقتصادية الدولية والعقوبات وغيرها من الوسائل التي جعلتها في المقدمة.

ويرى تيري ديبل أن الادوات الاقتصادية تنقسم وفق ثلاث فئات هي: المساعدات الخارجية والتجارة والسياسة المالية والعقوبات، وايضاً يرى أن الادوات الاقتصادية تستخدم لأغراض سياسية وتحديداً تدهم أو تخدم فئات المصلحة القومية وكذلك تدعم الرفاه الاقتصادي، والادوات الاقتصادية أن اجتمعت معاً تعطي بالنتيجة فوائد متميزة على اعتبارها تأتي من الموقع الذي يتوسط الادوات السياسية والادوات العسكرية، فالمساعدات الخارجية هي واحدة من هذه الادوات التي يركز عليها ديبل حتى أن مورغنثاو يعرفها على أنها " هي انتقال الاموال والبضائع والخدمات من بلد لأخر" لكن ديبل يجد أن هذا التعريف وما يحمله من العمومية يحتاج إلى توضيح فيرى أن المساعدات الخارجية هي تلك التي يتم تقديمها من قبل الحكومات أما بشكل مباشر وبصورة رسمية أو من خلال الوسطاء([30])، ويعد البعض المساعدات الاقتصادية على أنها نوع من الكفاءة السياسية للدولة لما تحتويه من ابعاد سياسية واقتصادية لتحقيق غاية مرجوة على اعتبارها عملية توظيف للمصادر الاقتصادية كأداة للتأثير في السلوك الداخلي والخارجي للدول الاخرى([31]).

اما العقوبات الاقتصادية فهي من اجل تطبيقها بحاجة إلى يجب أن بكون لها اثر اقتصادي على الدولة التي تتوجه لها هذه العقوبة، على الرغم من ما تحمله من سلبيات وايجابيات فهي من أكثر الادوات الاقتصادية التي تعد مثار للنزاع سيما وهي على علاقة بالتجارة والتمويل ومنع الاقراض والاستثمار وهنالك أمثلة عديدة على تطبيق هذا النوع من الادوات مثل العقوبات التي فرضت على ايران في عهد الرئيس الامريكي

ريغان بسبب احتجاز الرهائن واستخدمت ضد الاتحاد السوفيتي السابق في احتلاله لأفغانستان وعلى العراق في احتلاله للكويت([32])

- الاداة الاعلامية.

يلعب الاعلام دوراً فاعلاً في السياسة الخارجية للدول الذي يبنى وفق المعطيات الاقليمية والدولية وبهدف إلى التأثير في مضمون الخطاب السياسي في العلاقات بين الوحدات الدولية، فمن خلال الاعلام يستطيع صناع القرار من توضيح وترجمة خطواتهم في السياسة الخارجية وايصال ارائهم، ويشير هنري كسينجر على اهمية الاعلام في السياسة الخارجية بالقول " إن تنفيذ السياسة الخارجية يجب أن يكون مرتبطاً بأجهزة الإعلام فهي الى حدٍ كبير سياسة خارجية إعلامية جماهيرية أو شعبية"([33])، أما محمد السيد سليم فيدرجها ضمن الادوات الرمزية وتحديداً الدعائية تلك الانشطة الموجهة للتأثير في مفاهيم الافراد العاديين والنخب غير الرسمية في الدول، وايضاً تأثير النتاجات الثقافية والشعبية من خلال طرح الافكار ايديولوجياً وكذلك العروض الثقافية([34]).

- الاداة العسكرية.

في السابق تُعد الاداة العسكرية من الادوات المهمة في تحقيق المصلحة الوطنية للوحدة الدولية بعد أن تقتضي الحاجة إلى التدخل العسكري سواء من خلال الاحتلال أو الاشتباك بمعنى أدق الحرب التي تعكس استخدام القوة في تسوية النزاعات، حتى أن كلاوتزفيتز يعرف الحرب على أنها " امتداد للسياسة بوسائل مختلفة"([35])، ونجدها تحتل المرتبة المتقدمة في بدايات نشوء الدولة وحتى قبل ذلك بكثير، لكن الكلفة العالية وخصوصاً بعد التطور التكنولوجي جعلت من اكلافها تثقل كاهل الدولة التي بدأت تحاول إحلال ادوات أخرى اقل كلفة منها واثر اثراً، ويعرفها محمد السيد السليم " مجموعة القدرات المتعلقة باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الاخرى"([36]).

بكل تأكيد فأن القوة العسكرية تمثل بكل جوانبها صور القسوة والاكراه فهي تنتزع القرار بالقوة من الخصم في السياسة الخارجية، ولا يرجع ذلك لمستويات التأثير

والنفوذ فقط وإنما لما يتصوره البعض من أن هذه القوة تعد غاشمة بكل المقاييس، خصوصاً وهي تتعامل بقسوة عالية مع اي تهديد أو اعتداء عسكرين لكن في الوقت نفسه ومع الاثر الايجابي الذي تتركه القوة العسكرية عند طرف ضد أخر لكن لها جوانبها السلبية لما تتضمنه من تكاليف الاخطار العالية على الارواح والاموال([37]).

الخاتمة.

تبقى السياسة الخارجية وفق النظريات التي تم وضعها لتحليلها والخروج بنتائج مرجوه فيها مرهونة توظيف ادواتها بناءً على محددات رئيسية متوافقة مع كل البيئات والاوقات سيما وأن النظام الدولي بين يسير وفق مقاييس السيطرة والنفوذ التي تحددها معطيات الواقع المرسوم على ضوء المصالح القومية لهذه القوة أو تلك، لكن تبقى السياسة الخارجية هي اسيرة ذهنية صانع القرار وفق النظام المعمول به داخل الوحدة الدولية فهو الذي يحدد الاداة التي يتم استخدامها وفق الازمة المطروحة على الساحة أو قد يقوم باستخدام الادوات جميعها على فترات متباعدة، وهذا الاستخدام يتطل صناع قرار متميزون عقلانيين مسيطرين على عمل هذه الادوات وطرق تنفيذها فالمفاوضات والاعتماد الاقتصادي المتبادل والمساعدات الخارجية وتدريب القوات وتحريك القوات لصد عدوان أو التهديد باستخدام القوة والتحالفات توضع وفق برامج ويتم ترتيبها وفق الأولوية والاهمية، وعليه فإن هذه الادوات وغيرها تتشكل ضمن البدائل والخيارات التي يضعها صانع القرار من أجل إدارة سياسة خارجية ناجحة ورشيدة.

[1] زهير بو عمامة، أمن القارة الاوروبية في السياسة الخارجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 31.

[2] المصدر نفسه، ص 35.

[3] مازن اسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، مطبعة دار الحكمة، بغداد، 1991، ص 35.

[4] كارل دويتش، تحليل العلاقات الدولية، ترجمة شعبان محمد محمود شعبان، مراجعة وتقديم عز الدين فودة، المؤسسة المصرية العامة للكتاب، 1983، 125.

[5] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 2008، ص 355.

[6] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية،، 1998، ص 8.

[7] محمد السيد سليم، مصدر يبق ذكره، ص 10

[8] زهير بو عمامة ، مصدر سبق ذكره، ص 36.

[9] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الامارات، 2004، ص 85.

[10] وئام محمود ليمان النجار، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الامريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001 – 2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية/ جامعة الازهر، فلسطين، 2012، ص 47.

[11] عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وآثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام 2011– 2014، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس/ فلسطين، 2015، ص 15.

[12] أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، دار زهران للنشر، عَمان، 2011،

[13] مازن اسماعيل الرمضاني، مصدر بق ذكره، ص 28.

[14] أحمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 29.

[15] هنري كيسنجر، سنوات التجديد، ترجمة هشام الدجاني، دار كلمة والعبيكان، الامارات العربية ، ابو ظبي، 2011، ص 51.

[16] عبد الخالق عبدالله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة كتب عالم المعرفة،، الكويت، 1989، ص 36

[17] كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، اياد للطباعة الفنية، بغداد، 1987، ص 11.

[18] المصدر نفسه، ص 29.

[19] سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، المكتبة القانونية، بغداد، الطبعة الرابعة، 2009، ص 14.

[20] سعد حقي توفيق، المصدر نفسه، ص 20.

[21] ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص 418.

[22] كريس براون، فهم العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الاولى، الامارات العربية المتحدة، دبي، 2004، ص 4.

[23] احمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص 46.

[24] المصدر نفسه، ص 48.

[25] تيري ل . ديبل، استراتيجية الشؤون الخارجية: منطق الحكم الامريكي، ترجمة وليد شحادة، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 483 – 487.

[26] فاضل زكي محمد، الدبلوماسية في عالم متغير، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1992، ص 26.

[27] محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 92.

[28] وسائل السياسة الخارجية، www. Siironline.org/alabwab/diblomacy – cemter

[29] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية، مصدر سبق ذكره، ص 301.

[30] تيري ديبل ، مصدر سبق ذكره، ص 423 – 433.

[31] مبارك سعيد عوض العجمي، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من 1980 – 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط / كلية الآداب / قسم العلوم السياسية، الاردن، 2011، ص 16.

[32] تيري ديبل، مصدر سبق ذكره، ص 456.

[33] سليم كاطع علي، وسائل الاعلام والسياسة الخارجية الامريكية، m.annabaa.org

[34] محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص 94.

[35] ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات، مصدر سبق ذكره، ص 250.

[36] المصدر نفسه، ص 92.

[37] تيري ل . ديبل، مصدر سبق ذكره، ص 470.